

2017/5/27

اقتصاد الاستهلاك وثقافته:

الأبعاد والانعكاسات على العائلة والقيم¹

د. عبد الحليم فضل الله

سنحاول في هذه المداخلة تقديم وصف شامل لاقتصاد الاستهلاك، من خلال تحليل أبعاده على مستوى الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي وعلى صعيد القيم الاجتماعية التي تتأثر بتطور مستويات المعيشة وضخامة المعلومات والبيانات التسويقية المتدفقة عبر وسائط الاعلام والإعلان المتنوعة. وسننطلق في ذلك من فرضية مفادها أن الأثر النهائي لنزعة الاستهلاك على الفرد والأسرة والعائلة، يأتي في سياق تفاعلي وتكاملي بين العناصر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وان ثقافة الاستهلاك واقتصاده يستفيدان من عدم التناسب بين تسارع الانجازات التكنولوجية ذات الصلة بالحياة اليومية للناس من جهة وببطء تكيف المؤسسات السياسية والاجتماعية معها وخصوصاً المعنية منها بالضبط والرقابة وحفظ السمات المشتركة وتناقلها عبر الأجيال.

أولاً: الاستهلاك في إطار الاقتصاد الكلي

يعبر هذا البعد عن نفسه على نحو واضح في طريقة توزيع الموارد والأصول على الاستخدامات المختلفة: ما هو مجموع الاستهلاك من إجمالي الناتج المحلي (ومن الدخل اليومي)؟ وكيف تطور مع الزمن؟ وما حصة الاستثمار وتكوين الأصول الثابتة منه؟ كم يدخر البلد وكم يعتمد في استهلاكه على الإنتاج المحلي من ناحية وعلى الواردات من الخارج من ناحية أخرى؟ وبما أن بعض هذه المؤشرات متداخلة وبعضها الآخر تتضارب نتائجها ودلالاته فإن الحصيلة الإجمالية تقرر ما إذا كان الاستهلاك يؤثر سلباً أو إيجاباً على النمو والتوسع الاقتصاديين. من الناحية النظرية البحثية يعد الاستهلاك عاملاً من عوامل النمو، وله تأثيرات إيجابية مضاعفة على حجم الاقتصاد، لكن بشرطين: الأول، أن يُعتمد فيه على الإنتاج المحلي أكثر من الاستيراد كون الأخير يعد تسريباً من دورة الدخل. والثاني، أن لا يلحق الميل الشديد والمرتفع للاستهلاك إلى

¹ محاضرة قدمت في ندوة: الأسرة في مواجهة الضغوط والتحديات المعاصرة: التحدي الاقتصادي. تنظيم: مركز أمان للإرشاد السلوكي والاجتماعي - قسم الدراسات؛ بيروت: 2017-3-23.

الإضرار بموازانات الأسر لا سيما الواقعة في أسفل السلم الاجتماعي، فتضطر إلى الاستدانة بتكاليف تفوق طاقتها. وهذا يخفض على المدى البعيد دخلها الدائم، أو يلجئها إلى تسهيل أصولها الثابتة مع ما لذلك من تأثير سلبي وجيبي على عدالة توزيع الثروات بين الأفراد والطبقات والأجيال.

وينحصر الدور الإيجابي للاستهلاك بالشرطين المذكورين، بالحالة التي يكون فيها النمو الاقتصادي هو الهدف الجوهري للدولة، بما للاستهلاك من أثر إيجابي على المداخل النقدية للأفراد والأسر، لكن ماذا عن تأثيره على التنمية، أو على التقدم بالمفهوم الذي أبدعه سماحة الإمام السيد علي الخامنئي؟

هناك نقاش اقتصادي واسع حول دلالة النمو نفسه ودقة مؤشراتته، ومدى تطابقها مع مفهوم الرفاهية. فالكثير من "الخدمات" الاجتماعية التي نحصل عليها مجاناً من الآخريين أو نستهلكها ذاتياً (أي ننتجها من أجل استخدامنا الخاص) تزيد من إحساسنا بالرضى والإشباع وترفع مستوى الرفاهية التي نحوزها، دون أن يظهر ذلك في الإحصاءات الاقتصادية وأرقام المحاسبة الوطنية. إن الإشباع الاقتصادي (المنفعة) الذي نحصل عليه من ارتياد مطعم يزيد حجم الاقتصاد بمقدار قيمة الخدمة التي ابتعناها، لكن الإشباع نفسه من زيارة الأصدقاء أو الأقارب لا ينعكس بتاتاً على حجم الاقتصاد حتى لو كانت الرفاهية التي اكتسبناها من الزيارة أكبر من تلك التي حصلنا عليها من ارتياد المقهى. وهذا يعبر عن إحدى مفارقات اقتصاد الاستهلاك المتمثلة في العلاقة الملتبسة وغير المؤكدة بين الرفاهية والنمو، وفي عجز منظومات المحاسبة الوطنية وأساليب الإحصاء الاقتصادي التقليدية عن استيعاب الرفاهية في معادلاتها، مما يلقي بظلال من الشك على العلاقة الثلاثية المترامنة التي ترى أنّ الاستهلاك يؤدي إلى النمو و الرفاهية (إقرأ السعادة) في آن معاً، وبالمقادير نفسها.

إن فكرة عدم التطابق بين استهلاك السلع والخدمات السوقية (أي التي نحصل عليها مقابل دفع ثمنها في السوق) من ناحية، والرفاهية من ناحية ثانية جديرة بالاهتمام، وهي مبنية على الرؤية الخامنئية للتقدم الهادف إلى تحقيق السعادة التي تعد أرقى من مفهوم الإشباع. فالأولى بخلاف الثانية تشمل جميع ما نستهلكه من خدمات ونتمتع به من سلوكيات حياتية واجتماعية، ولا تقتصر فقط على ما تمنحنا إياه الأسواق. إن من شأن هذا الفهم أن يحرر الرفاهية الناشئة عن الاستهلاك، من سطوة الشركات الكبرى والمعلنين، وغيرهم من كبار المنتجين العالميين المشغولين بتحفيز رغباتنا الاستهلاكية وخلق حاجات جديدة لنا، وتوسيع سلال استهلاكنا على نحو مستمر.

من جانب آخر، قد يؤدي الاستهلاك المفرط، ولو بالاعتماد على الإنتاج المحلي، إلى عرقلة التنمية والتقليل من إمكانية قيام بنية صناعية متينة تنقل الدولة النامية إلى طور متقدم من الإنتاج، فالاستهلاك الكثيف إمّا أن يُلبي بالاستيراد، كما هو حال معظم البلدان النامية، وإمّا بصرف معظم الموارد الاستثمارية على الصناعات التحويلية الحقيقية والخدمات والتي لا تُعَدُّ

قادرة بذاتها على إحداث النهضة الإنتاجية المرجوة، والتي يتطلب بلوغها في طورنا الراهن، المزج بين الصناعة والمعرفة.

ومن ناحية ثانية، يؤدي ارتفاع معدلات الاستهلاك بنسب عالية إلى خفض الادخار وزيادة اعتماد البلد على الموارد المالية الآتية من الخارج لتمويل استثماره واستهلاكه، مما يضخم التبعية المالية للخارج، وينقل مزيداً من الفوائض المكونة داخلياً إلى البلدان الأخرى. ويعد لبنان مثلاً بارزاً على تحكم اقتصاديات الاستهلاك بمؤشراته الكلية، ففي هذا البلد تلامس نسب الإنفاق الاستهلاكي من إجمالي الناتج المحلي، وتتراوح نسبها في العقد الأخير ما بين 80 بالمائة و90 بالمائة، وصولاً إلى أعلى من 100 بالمائة في بعض السنوات².

وفي المقابل سجل لبنان في المدة نفسها ادخاراً سالباً أو صفرياً أو ادخاراً موجباً ضئيلاً في أحسن الحالات، وهو ما ترافق في أغلب السنوات مع معدلات استثمار عام ضئيلة وغير معتد بها، ومعدلات استثمار خاص منخفضة نسبياً ومتأرجحة وتقل عن المطلوب³. وقد عُطيت فجوات "الاستثمار- الادخار" و "الإنفاق- الإنتاج" اعتماداً على التحويلات الآتية من الخارج. وإذا تتبعنا أحوال الاقتصاد اللبناني من أواسط خمسينيات القرن الماضي، فسنلاحظ رسوخ ظاهرة الاستهلاك فيه، حيث قاربت نسبة الاستهلاك المحلي من الناتج 97 بالمائة في المدة 2000-2010 في مقابل 88 بالمائة تقريباً في السنوات 1950-1960، وفي الوقت نفسه زاد الاعتماد على التدفقات المالية الآتية من الخارج والتي ناهزت ربع الناتج تقريباً عام 2010، وقدرت نسبة التحويلات التي تلقاها الأسر في لبنان بثلثي الناتج عام 2013 تقريباً وتضاعفت نسبة صافي التحويلات إلى الناتج حوالي عشر مرات في المرحلة التي أعقبت الحرب الأهلية بالمقارنة مع ما قبلها⁴. ومن المؤشرات الأخرى الدالة على زيادة التبعية للخارج في تأمين حاجات اقتصاد الاستهلاك، ارتفاع نسبة الواردات من حوالي 35 بالمائة عام 2000 إلى حوالي 50 بالمائة في العام 2011. قبل أن تتراجع النسبة من جديد بفعل الركود إلى 35 بالمائة عام 2016، فيما يستنزف عجز الميزان التجاري ما يتراوح بين 30 بالمائة و40 بالمائة من الناتج.

² للمقارنة بلغت هذه النسبة في الجزائر 41.3 بالمائة و40 بالمائة في البحرين، و37.1 بالمائة في الصين و40.6 بالمائة في العراق و51.2 بالمائة في بلجيكا.. وذلك بحسب احصاءات البنك الدولي لعامي 2014 و2015.

<http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=2&series=NE.CON.PETC.ZS&country>

³ للمزيد راجع: عبد الحليم فضل الله، "فخ اللامساواة: دراسة في أثر النمو الاقتصادي في لبنان على الفقر وعدالة توزيع الدخل بعد اتفاق الطائف"، بيروت: دار الفارابي، الطبعة الأولى، 2016، ص 200، ج(3-7).

⁴ المصدر نفسه، جدول (م-26-ب) وجدول (3-3).

2- ثانياً: اقتصاد الاستهلاك الجزئي، أو اقتصاديات الأسر:

يعد قيد الميزانية العامل الرئيسي المؤثر على سلوك الأسر الإنفاقي، في ظل وجود علاقة قابلة للقياس بين تغيرات دخل الأسرة ومقدار ما تخصصه من أموال على شراء السلع والخدمات. إلا أن انتظام هذه العلاقة واستقرارها ومعقوليتها، يتقاطع مع الضغوطات التي يمثلها نمط الاستهلاك وثقافته وأسلوب الحياة المحيط بالأفراد والأسر، أي أن قيد الميزانية يتأثر في آن معاً بمستوى الدخل وأسلوب الحياة. ويعبّر التفاعل بين هذين الأمرين عن نفسه من خلال مجموعة من المتغيرات نختار منها الثلاثة الآتية: مديونية الأسر، التقييم الذاتي لوضع الأسرة الاقتصادي، وتوزيع موازنة الأسرة على بنود الإنفاق.

1- **مديونية الأسر:** يفترض بالأسرة أن تعتمد على دخلها للإنفاق على الاستثمار، بل عليها أن تدخر من ناحية وتحتفظ باحتياطات مالية لمواجهة الظروف الطارئة. تضطر الأسرة للاستدانة (على المدى البعيد) عندما يكون دخلها الدائم Permanent Income أقل من نفقاتها الضرورية ومدفوعاتها الطارئة. يقدر خط الفقر الأعلى (المطلق) مقدار ما تحتاجه الأسرة (أو الفرد) من أموال للإنفاق على حاجاتها الاستهلاكية الضرورية، والمتمثلة في بنود الغذاء والسكن واللباس والصحة والتعليم، ويطيّب للبنك الدولي على نحو خال من الواقعية والتبصر أن يختزل هذه الحاجات بـ \$2,5 للفرد يومياً مقوماً بمعادل تكافؤ القوة الشرائية (PPP).

وفي معظم البلدان تقل مداخيل ما لا يقل عن ربع السكان عن خط الفقر، وتزداد النسبة مع تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدولة، فيضطر هؤلاء إلى الاستدانة للإنفاق على حاجاتهم الأساسية، لتظهر علاقة طردية ما بين مديونية الأسرة والمسافة التي تفصلها صعوداً عن خط الفقر. وتقدر الإحصاءات أن عدد الفقراء في لبنان لا يقل عن 28,5 بالمائة من مجموع عدد السكان، وترتفع النسبة إلى 35 بالمائة أحياناً بعين الاعتبار مؤشرات أخرى إلى جانب الدخل للدلالة على الوضع الاقتصادي للأسرة.

وحتى لو سلمنا بوجود علاقة عكسية بين مستوى الدخل والمديونية، فإن الأخيرة لا تنحصر بالأسر الفقيرة، بل تشمل أيضاً الأسر متوسطة الحال والغنية. ترصد الإحصاءات في كثير من الأحيان والبلدان، ميلاً مرتفعاً إلى الاستدانة لدى الطبقات الوسطى، ولا سيما بين الوافدين الجدد إليها. يشير تزايد هذه النزعة وتضخم الاستدانة بغرض تمويل نفقات غير ضرورية إلى هبوب رياح ثقافة الاستهلاك على المجتمع، التي يزيد من عصفها تطور التقنيات المصرفية وتراكم موجودات المصارف وسهولة الولوج إلى أسواق الائتمان، والغواية الإعلانية التي تشجع الأفراد على الاقتراض دون حساب للجدوى. تتفق الدراسات على أن المديونية المرتفعة عند الأسر الأميركية مثلاً، بما في ذلك امتلاك الفرد الأميركي ما متوسطه 13 بطاقة ائتمان، كان واحداً من أسباب الأزمة المالية العالمية 2008، إلى جانب السبب الرئيسي المعروف، أزمة الرهون العقارية.

في لبنان، يقدر متوسط إنفاق الأسرة بـ 32,1 مليون ل.ل. سنوياً (21.4 ألف دولار أميركي)، أي أكثر بـ 30 بالمائة تقريباً من متوسط مداخيل العاملين بأجر مضافاً إليها التحويلات (وأكثر بـ 78

بالمائة من دونها). تفسر هذه الفجوة الحجم المرتفع لمديونية الأسر والقطاع الخاص المقدر بـ 60 مليار دولار في نهاية عام 2016، أي ما يعادل 110 بالمائة من الناتج المحلي، والتي تليها من حيث الحجم القروض الشخصية البالغة 20 مليار دولار أي أكثر من ثلث الناتج. وإذا أسقطنا القروض السكنية من مجموع القروض الشخصية، تكون قيمة قروض الاستهلاك الصافية، والموزعة ما بين قروض السيارات وبطاقات الائتمان وقروض استهلاكية أخرى، حوالي ثمانية مليارات دولار (15.4% من الناتج) يستفيد منها حوالي 560 ألف مقترض. واللافت هو الزيادة المطردة في كل من: القروض المسحوبة عبر بطاقات الائتمان، التي وصلت إلى 640 مليون دولار تقريباً عام 2016 مقارنة بـ 494 مليون دولار (في نيسان 2015)، وقروض السيارات البالغة 1.3 مليار دولار، في حين لم تتجاوز القروض التعليمية والجامعية 157 مليون دولار أميركي. والتوزيع المذكور للقروض الشخصية (عدا السكن) يدل على قوة النزعة الاستهلاكية وتناميها، والعبء الذي تلقيه على موازنات الأسرة، التي تتحمل ما متوسطه 20 ألف دولار من الديون الخاصة بكلفة فوائد لا تقل عن 11 بالمائة من متوسط دخلها السنوي المتاح. الجدير ذكره أن قروض الاستهلاك عدا السيارات وبطاقات الائتمان، ارتفعت خلال عام تقريباً بما مقداره مليار دولار لحوالي 300 ألف مقترض. وعلى العموم فإن نمو قروض الاستهلاك هو أكبر بكثير من النمو الاقتصادي ونمو المداخيل، ولا سيما نمو مداخل العاملين باجر.

الملاحظ هو أن المديونية تشمل كل فئات الأسر، الميسورة وغير الميسورة، حيث تتراوح نسب الأسر الفقيرة المدينة ما بين الثلث والنصف، فيما يستدين ما بين 20 بالمائة 30 بالمائة من الأسر الأعلى دخلاً. وتلجأ الفئات الفقيرة أو القريبة من عتبة الفقر للاستدانة لأغراض استهلاكية ثانوية كإشراء السيارات⁵، شأنها شأن الفئات الأعلى دخلاً لكن مع تفاوت في النسب. ومع أن الميل إلى الاستدانة يتراجع مع زيادة الدخل، فإن ما يقارب 20 بالمائة من الفئة الأعلى دخلاً تستدين لتمويل نفقاتها الاستهلاكية، فيما تلجأ نسب معتد بها من الأسر الفقيرة إلى الحصول على قروض للإنفاق على الكماليات.

2- المؤشر الثاني: الفارق بين تقييم الأسر لوضعها الاقتصادي ذاتياً ووضعها الاقتصادي الفعلي كدلالة على مستوى ضغط نموذج الاستهلاك على الأسر. ويعد الانحراف بين معدل الفقر الذاتي (أي نسبة الذين يعدون أنفسهم فقراء) ومعدل الفقر الذي تبينه الإحصاءات، مؤشراً معقولاً على قوة انتشار ثقافة الاستهلاك وتعاضم تأثيرها. تظهر الإحصاءات في لبنان وجود فوارق ما بين التقييم الذاتي لمستوى المعيشة وتقديراته الإحصائية. الملاحظ هو أن مستوى عدم ارتياح الأسرة لوضعها المعيشي يتراجع كلما انتقلنا من فئة دخل أدنى إلى فئة أعلى، الأمر الذي يأتي في سياق تصاعدي زمنياً. فما بين عامي 1997 و2007 ارتفعت نسبة الفقراء بحسب التقييم الذاتي لمستوى المعيشة من 37 بالمائة إلى 50

⁵ راجع: مجموعة من الباحثين؛ "الأزمة الاقتصادية- الاجتماعية في لبنان، بحوث ومناقشات المؤتمر الاقتصادي"، بيروت: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، الطبعة الأولى، شباط 1999.

بالمائة تقريباً، وذلك على الرغم من استقرار معدلات الفقر النقدي المطلق. ويختلف الأمر بين منطقة وأخرى، ففي بعض الأفضية يساوي معدل الفقر، وفق التقييم الذاتي ضعف معدل الفقر النقدي (مثل أفضية بنت جبيل، ومرجعيون، وحاصبيا، والنبطية) وكذلك يرتفع الإحساس بالحرمان في المناطق المدنية الميسورة نسبياً، فيما يسجل العكس في مناطق أخرى ولاسيما الريفية منها.

ويُرد اختلاف الفوارق بين التقييم الذاتي والتقييم الموضوعي للفقر، إلى اختلاف مفهوم الفقر والحرمان بين الأسر تبعاً للمحيط الاجتماعي الذي ينتمون إليه، أي أنه يعزى إلى عوامل اجتماعية وثقافية أكثر منها مالية واقتصادية. فإحساس الأسرة بالحرمان غير مرهون بقدرتها على تلبية حاجاتها الأساسية فحسب، بل يتعلق أيضاً بسلوك الآخرين ومستوى الرفاه السائد في البيئة الملاصقة لهم. ولذلك يتعرض القاطنون في العاصمة بيروت مثلاً لضغوطات النمط الاستهلاكي العام المرتفع عموماً أكثر مما يتعرض له المقيمون في المناطق الريفية والزراعية⁶.

3- المؤشر الثالث: تطور هيكل الاستهلاك والذي يظهر من خلال تغير مئاقيل بنود سلة الاستهلاك. وإذا كان هذا التغير سريعاً فإنه يدل على أنّ عادات الاستهلاك تتحول بوتيرة أعلى من معدل نمو الدخل الفردي أو الأسري.

تقدم المقارنة بين توزيع بنود سلة الاستهلاك في لبنان للعام 1997 وتوزيعها عام 2012 وصفاً لتحول نمط الحياة في هذا البلد وترسخ ظاهرة الإنفاق الاستهلاكي فيه، التي أفضت إلى تراجع وزن الإنفاق على الحاجات الأساسية، ومضاعفة وزن البنود الأقل أهمية. وإذا عرفنا أنّ معدل نمو الدخل الفردي لم يتخط 1,6 بالمائة سنوياً ما بين العامين المذكورين، فهذا من شأنه أن يؤكد على أنّ التحول في توزيع بنود الاستهلاك يعود إلى أسباب ثقافية واجتماعية أكثر منها اقتصادية.

جدول يظهر توزيع استهلاك الأفراد بحسب وجهة الإنفاق

وجهة الإنفاق	الوزن النسبي % 1997	الوزن النسبي % 2012
الغذاء والمشروبات	34,6	21,4
الملبوسات والأحذية	6,3	5,2
السكن وتوايحه	8,8	28,4
المفروشات والصيانة	7,9	3,8
الصحة	8,8	7,7
نقل واتصالات	11,3	17,6
تسليّة ومطاعم (وثقافة)	5,4	5,2
تعليم	13,4	6,6
عناية شخصية ومتفرقات	3,5	4,1

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي، Consumer Price Index

⁶ عبد الحليم فضل الله، فخ اللامساواة، م. س. ص 252-254.

يُصور الجدول أعلاه التغيير في أسلوب حياة اللبنانيين خلال خمسة عشر عاماً، فإذا استثنينا بند الإنفاق على السكن الذي تضاعف وزنه، بفعل تضاعف كلفة إيجارات المساكن وتعديل طرق الاحتساب، نلاحظ حصول تراجع كبير في الوزن النسبي لكل من الغذاء والتعليم في مقابل ارتفاع كبير في الإنفاق على الاتصالات والمواصلات، وهو ما يحمل دلالة كبيرة على انخراطها القوي في نمط الاستهلاك المعولم.

ثالثاً: البعد الثقافي والاجتماعي لاقتصاد الاستهلاك: جدل الحداثة وما بعدها

هنالك أساسٌ أيديولوجي ما للنزعة الاستهلاكية، ففي سياق التقدم الاقتصادي ترتفع المداخل، وتزداد معها قدرة فئات جديدة من الناس على الادخار ومراكمة الثروات التي تستخدم إما في المضاربات المسببة للأزمات المالية، أو في زيادة الإنتاج الذي يحصل حينها بمعدلات تفوق نمو الطلب الاستهلاكي. وبما أن الادخار يعني سحب قيم متزايدة إلى خارج الدورة الاقتصادية، فهذا يجعل نمط الإنتاج الرأسمالي منطوياً على ميل انكماش عميق في المدى الطويل، ولا يمكن تفادي ذلك دون إقناع الناس بالإنفاق دون هواده لتلبية حاجات ثانوية وكماالية، أو لخلق حاجات جديدة لهم لم تكن موجودة من قبل.

ويقول مبسط، تستعين الرأسمالية الاحتكارية بثقافة الاستهلاك من أجل حل مشكلة الركود المتكرر الذي تتعرض له المراكز الرأسمالية، ولخفض الفجوة التي تحدث عنها جون مينارد كينز في كتابه الشهير النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود (1936)، بين العرض النامي بتسارع كبير والطلب النامي بنسب أقل.

وأبعد من ذلك، تعبر النزعة الأيديولوجية في ثقافة الاستهلاك عن نفسها أوضع تعبير عند أنصار مذهب المنفعة، الذين رأوا في الحرية الاقتصادية سبيلاً إلى تحقيق ما عدّوه الهدف الرئيسي للفرد وهو تعظيم الإشباع من خلال مزيد من الاستهلاك، المرتبط بالمتع والمسرات أكثر من ارتباطه بالحاجات الأساسية. إن مزج مبدأ الحرية الاقتصادية مع ثقافة الاستهلاك يعين الرأسمالية النيوليبرالية على استيعاب النتائج المترتبة عليها. فهي على سبيل المثال تركز اللامساواة الاقتصادية، لكنها في الوقت نفسه تقدم خيارات استهلاكية للطبقات الدنيا، تشعرها بالإشباع الوهمي. إنّ التلاعب بالتقدير النفسي والذهني للمنفعة، يسمح باستنزاف المنافع الأساسية للأفراد وتقليصها، وتعويضهم عنها بمنافع ثانوية مضخمة لكنها أقل شأناً و أدنى كلفة بكثير. إنّ رفع منفعة الاتصال بالشبكة العنكبوتية مثلاً إلى مصاف المنافع المستمدة من خدمات التعليم والصحة والسكن والسلع وغيرها من الخدمات كالمياه والكهرباء والطاقة والمواصلات، يسمح للاحتكارات الكبرى بالسيطرة على الموارد الحيوية وزيادة كلفتها، أي خفض إمداد الفقراء بها، وتعويض الحرمان المترتب على ذلك بدفق متواصل من مواد التسلية والترفيه ذات المواصفات المبتذلة والرخيصة في أحيان كثيرة، وبتوسيع القدرة المتاحة لهم للنفاد إلى الفضاء الافتراضي من خلال تقنيات وتطبيقات متناسلة.

وفي الظاهر تمنحنا ثورة المعلومات والإعلام مروحة أوسع من الخيارات، لكنها تسلبنا في واقع الحال القدرة على الاختيار. إن الإبهار البصري، واللامساواة والرسملة الهائلة للإعلانات، والنطق الحصري باسم الجودة، والترميز الطبقي لاستخدام العلامات التجارية الكبرى، كل ذلك يجعلنا عاجزين عن اتخاذ قرارات صائبة تتوافق مع حاجتنا ورغباتنا وميولنا الحقيقية وتتناسب مع قدراتنا وإمكاناتنا⁷.

لو استخدمنا، وعلى نحو لا يخلو من التعميم، مصطلحي الحداثة وما بعد الحداثة لوصف التحولات التي طرأت على ثقافة الاستهلاك فسنلاحظ الآتي: إن ثقافة الاستهلاك هي ذات منشأ حدائوي، لكن تجلياتها القصوى هي من مظاهر ما بعد الحداثة، إذا إنها استبدلت بعقلانية الإقناع وحرفية المعنى وأحادية انماط الحياة والعيش، التأثير اللاعقلاني والتفسيرات اللانهائية، والتعددية في أنماط العيش والاستهلاك⁸، وعلى هذا النحو يقف الاستهلاك ما بعد الحدائوي على طرف نقيض من شمولية الحداثة واستعلائها وتمركزها الفظ والاستعلاني حول الذات الغربية.

وإذا كانت النسخة الأصلية لثقافة الاستهلاك ترتبط أيديولوجياً بالرأسمالية الكلاسيكية، فإن مجتمع الاستهلاك المعلوم وما بعد الحدائوي ينتمي أيديولوجياً إلى الرأسمالية النيوليبرالية. إن تخلص ثقافة الاستهلاك من ترميزاتها الطبقيّة والفئويّة، التي ألصقتها بالمجموعات الثرية والأكثر ثراءً، وتخففها كذلك من الانتماء الصريح بالنسخة الغربية للعصرنة والتحديث، جعلها قادرة على التمدد والانتشار دون أن تلقى الممانعة نفسها التي لقيتها الظواهر الحدائوية⁹. وهي لذلك تسعى إلى اختراق كل الطبقات والثقافات بما فيها المعزولة والمنطوية على نفسها دون أن تستفز عناصر الانتماء والاعتقاد الراسخة في هوياتها. وهذا يضعنا أمام تحديات مراوغة لا تستثير مناعتنا الذاتية، لكنها تعيد إنتاج المركزية الثقافية والسياسية للغرب، مع ملامح سطحية للتعددية والتنوع وإحياءات زائفة باللامركزية الثقافية.

ويقول موجز، الموجة الحالية لثقافة الاستهلاك الملتصقة بثورة المعلومات والاتصالات، تميز على نحو ذكي وبارع بين القيم الأساسية والمكونات الجوهرية للهوية، وبين عناصر السلوك اليومي الثانوية، فتتخاضى الاصطدام بالأولى، فيما تعتمد بالنسبة إلى الثانية سبيل التكيف والتكيف المتبادلين.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو الآتي، هل ينحصر تأثير ثقافة الاستهلاك بالسلوك اليومي ومظاهر العيش الثانوية فحسب؟ هل يتسرب هذا التأثير إلى القيم الأساسية فيغيرها أو يعيد صياغة فهمنا لها؟

⁷ انظر: عبد الحليم فضل الله، "أثر العولمة الاقتصادية على القيم: دراسة في تحولات مجتمع الاستهلاك واتجاهاته"، مجلة أبحاث ودراسات تربوية، العدد الرابع، السنة الثانية، شتاء 2017م- 1438 هـ، ص 200- 201.

⁸ م. ن، ص 183.

⁹ م. ن. ص 184.

لقد انطلقنا من القول بأن ثقافة الاستهلاك هي في الأساس ذات ملامح إيديولوجية، لكنها تتحول في نسختها ما بعد الحداثوية إلى ما يُسمى معرفة مشتركة. يأتي ذلك في سياق التمييز السوسيولوجي بين نوعين من المنظومات الثقافية: المنظومات العالمية التي تُلقن بطرق منهجية، وتعتمد على معارف وعلوم، يمتلك ناصيتها الصفوة من العلماء والدارسين والمتخصصين، وبين المعرفة المشتركة، التي يتعلمها الفرد كما يلقي لغته الأم، شفهيّاً من الاستماع واجتماعياً من خلال الاحتكاك بمحيطه والتفاعل معه¹⁰. وكلي تعدّ المعرفة مشتركة يجب أن تتصف بالوضوح وسهولة التناول والاندماج بالعالم الاجتماعي المؤلف، وان تكون من ثمّ غنية عن البيان وعفوية بل وتكاد تكون فطرية¹¹. لكن ليس هناك فاصل نهائي بين المعرفة المشتركة والأيديولوجيا، فهذه تتحول إلى تلك ضمن أواليات يتعهدا مثقفون ومناضلون يبسطون المعارف الأيديولوجية لتكون في متناول الجمهور.

تحصل عملية الانتقال على مراحل، تبدأ بالمألوف السابق والموروث، ثم تكون القطيعة التي يتخللها ظهور الأيديولوجيا وتبنيها، وأخيراً تندمج الأيديولوجيا بالحياة اليومية وتتحول إلى شأن روتيني ومألوف أي إلى معرفة مشتركة جديدة.

لكن الأيديولوجيا إذ تتحول إلى معرفة مشتركة، فإنها تفقد دلالاتها الدقيقة وجزءاً من مرجعياتها الفكرية وبقدر ما تنتشر فإنها تخسر كثافتها وقوة ألتصاقها بالأصل¹²، وتغدو أكثر مرونة وتقبلاً للميول التقليدية - غير الأيديولوجية التي يعتادها الناس.

بوسعنا تطبيق هذا المنهج على ثقافة الاستهلاك. في المرحلة الأولى لدينا أنماط الحياة التقليدية ولا سيما في الريف والمناطق الشعبية، المتناسبة مع المجمع الاجتماعي المكون من أصول وعادات وتقاليد موروثية وراسخة.

تخترق ثقافة الاستهلاك لاحقاً هذا البناء التقليدي، يكون ذلك في البداية مشبعاً بخلفيات ثقافية كثيفة قريبة من الأيديولوجيا. فالاستهلاك الحداثوي لا يمكن أن ينمو إلا في بيئات ونطاقات اجتماعية لديها قنوات متقاربة وسلوكيات متجانسة وتقبل عال للتغريب. وهكذا تبدأ القطيعة مع الموروث ويكون الانخراط في ثقافة الاستهلاك محصوراً بطبقات معينة، مستعدة للتخلي عن جزء من التصورات الحياتية ذات الصلة بالهويات الجامعة.

يتولى النموذج ما بعد الحداثوي مهمة دمج ثقافة الاستهلاك بالثقافة الشعبية، ونشرها على أوسع نطاق ممكن، محاولاً إيها إلى ما يشبه المعرفة المشتركة، التي لا تعود ثقافة الاستهلاك معها حكراً على طبقات بعينها، ولا تتضمن بذاتها وعلى نحو صريح دعوة للتغريب أو التخلي عن الموروث. وبدلاً من محاولة ضم الناس من خلال الاستهلاك إلى ثقافة حياتية محددة ومغايرة للبيئة الاجتماعية، يُكتفى بالدعوة إلى تبني هوية استهلاكية محايدة ظاهرياً تجاه القيم، لكنها

¹⁰ حسن رشيق، "المعرفة المشتركة في حياة الناس اليومية: اللباس والتدين"، مجلة عمران، العدد 2، خريف 2012، ص 86.

¹¹ المصدر نفسه ص 87.

¹² م.ن. ص 93.

تتفاعل مع الثقافة المحلية وتتبادل معها التأثير والتأثير، وهذا ما يكون بدرجات متفاوتة ومتأرجحة، فيزداد التغريب حضوراً كلما تعلق الأمر بقيم ثانوية ويقل حضوره الظاهري فيما خص القيم الجوهرية والثابتة.

في حالة الحداثة، لاحظت بعض الدراسات¹³ التي حللت وضعية الاستهلاك في البلدان الأقل نمواً، نشوء ثنائية اجتماعية وثقافية، بين نخبة معولمة لديها رأس مال ثقافي عال، ونخبة محلية ذات رأس مال ثقافي خفيض، تتبنى الأولى سلوكيات استهلاكية تتوافق مع أذواق النخب الغربية، وتنحو الثانية نحو خيارات استهلاكية محلية الطابع ومضادة للتغريب، لكن حدة هذا التمييز تتراجع مع اكتساب ثقافة الاستهلاك ما بعد الحداثوي خصائص شعبية عابرة للطبقات والفئات. ودلالة على ذلك نلاحظ أن الحواضن الأساسية للقيم الاجتماعية تبدو حتى الآن صامدة أمام اختبار ثقافة الاستهلاك المعلومة في العالم الإسلامي، وربما في العالم. والمقصود هنا على نحو خاص الدين والعائلة.

تظهر العائلة صموداً في مواجهة الضغوط الناشئة عن الثورة التكنولوجية¹⁴، لكن مع تغير في طبيعة العلاقات داخلها. هي ما زالت حاضنة قيم المجتمع الأساسية وضمانة انتقالها من جيل إلى جيل، لكن الأجيال الجديدة تكتسب هوامش أوسع من ذي قبل للحريات الأسرية، مستفيدة من انحسار تدريجي ومتفاوت القوة للطابع الابوي- الذكوري عن مجتمعاتنا، وهذا ما يضعها على الحد الخطر الفاصل بين التغريب والتدويل من ناحية والأصالة والهوية من ناحية ثانية.

الدين هو العنصر الأكثر حضوراً في الاجتماع العربي والإسلامي، كان الإسلام هو الملجأ الذي تحصنت فيه شعوب منطقتنا في وجه أشكال الغزو الصلب والناعم، وبفضل حيويته التشريعية وغناه الروحي وتعددته الاجتهادي، أفلح في استيعاب التحولات التاريخية والعلمية والفكرية داخل منظومته المعرفية، مانحاً المسلمين قدرة على الاندماج بالعصر دون أن يتخلوا عن إيمانهم وهوياتهم. وكاد المسلمون أن يسبقوا الغرب إلى الثورة العلمية لولا أزمة السياسة التي مروا بها في القرون السابقة وبطئهم في اكتشاف فكرة المؤسسة.

في المقابل أصابت ثقافة الاستهلاك المعلومة وما بعد الحداثية في الصميم التوازن الحرج بين العمل والإنتاج من ناحية والتسلية والاستمتاع من ناحية ثانية. حصل ذلك في العالم مع انهيار المعسكر الاشتراكي ويحصل ذلك حالياً وباطراد في العالم الإسلامي مدفوعاً بالفشل الاقتصادي والعجز السياسي عن بناء أنظمة ضبط ورقابة معقولة ومقنعة وقوية بالمعنى العميق للكلمة. فالدولة العربية على ما يذكر نزيه ن. الأيوبي "كثيراً ما تلجأ إلى القسر الفج في سبيل المحافظة على نفسها، لكنها (مع ذلك) ليست دولة قوية لأنها: (أ) تفتقر -بدرجات متفاوتة- إلى قوة البنية التحتية التي تمكن الدول من النفاذ في المجتمع بشكل فعال من خلال آليات على شاكلة الضرائب مثلاً. و(ب) تفتقر إلى الهيمنة الأيديولوجية بالمعنى الغرامشاني

¹³ راجع: عبد الحليم فضل الله، أثر العولمة الاقتصادية على القيم، م. سبق ذكره، ص 205-206.

¹⁴ م.ن. ص 196.

التي من شأنها أن تجعلها قادرة على تشكيل كتلة اجتماعية تاريخية تتقبل شرعية الطبقة الحاكمة"¹⁵.

كان الفشل في بناء اقتصاد منتج يمنح فرصاً متساوية للجميع، وحلول اقتصاد الريع والعمالة والمكرمات محله، السبب المباشر بل والرئيسي لاختلال التوازن بين العمل والفرغ، فيما ساهم تغيير بنية الوظائف مع تدمير الصناعة إلى زيادة الفردانية لدى الشبان، وتنمية نزوعهم نحو تعظيم الإشباع من خلال شراء السلع والخدمات بكثافة. وتظهر الدراسات الميدانية أن الشبان يضعون قيم التسلية والاستمتاع والترفيه في نفس مرتبة العمل أو تزيد، وهم- مع تقديرهم المبدئي للعمل- يكرسون أوقاتاً أطول للهوايات، ولا يتورعون عن الاستدانة لشراء أنواع مختلفة وعصرية من السلع، وينظرون إلى التسوق على أنه نشاط قائم بذاته، هدفه الترويح عن النفس وليس تلبية الحاجات المطلوبة.

تفيد إحصاءات "مسح القيم العالمية" World Value Survey¹⁶ أن الغالبية الساحقة من الناس ما زالت تعد الأسرة (Family) مهمة جداً في حياتهم مع تراجع طفيف في النسب، من 94.2 بالمائة في المدة 1999-2004 إلى 92.7 بالمائة في المدة 2010-2014. ترتفع النسب في بعض البلدان العربية والإسلامية إلى أعلى من المعدل العالمي؛ 98 بالمائة في تونس وماليزيا، 95 بالمائة في تركيا، وتتدنى في البلدان الأوروبية إلى أقل من ذلك؛ 78 بالمائة في ألمانيا مثلاً في مقابل 91 بالمائة في الولايات المتحدة (انخفاضاً من 95 بالمائة في المدة الأولى). واللافت هو تدني هذه النسبة في لبنان الذي صرح 75 بالمائة فقط من القاطنين فيه بأن العائلة مهمة جداً بالنسبة إليهم (وهذا يقل عن المعدل العالمي البالغ 93 بالمائة تقريباً). تحتاج هذه النسبة إلى مزيد من التمحيص والتدقيق كونها تتعارض مع الانطباعات الراسخة في هذا الشأن، لكن لو صحت هذه النسبة فإنها تدل على تأثير جزء لا يستهان به من السكان بالثقافة اليومية الآتية من أوروبا تحديداً. ويسجل لبنان أيضاً مستوى أقل من غيره لمن يمنحون العائلة ثقة تامة، بنسبة تساوي 65 بالمائة من سكانه، في مقابل ما يزيد عن 90 بالمائة في معظم الدول العربية والإسلامية و88 بالمائة معدلاً عالمياً وفق الاستطلاع نفسه.

من ناحية ثانية، يعد الدين مهماً جداً بالنسبة إلى الغالبية العظمى من المستطلعين في الدول الإسلامية، والعربية بمعدلات بلغت أضعاف مثيلاتها في العديد من الدول الأخرى.

على الصعيد العالمي، تراجعت نسبة من يمنحون الدين أهمية كبرى في حياتهم من 45,2 بالمائة في المدة المرجعية الأولى (1999-2004) إلى 23,8 بالمائة فقط في الثانية (2010-2014)، لكنها شهدت استقراراً عند مستويات عالية في معظم الدول الإسلامية أو أنها شهدت تحسناً، فتجاوزت التسعين بالمائة في الجزائر و95,4 بالمائة في تونس، وارتفعت في باكستان من 82 بالمائة إلى 89,5 بالمائة، وفي ماليزيا من 80 بالمائة إلى 85 بالمائة تقريباً، فيما تراجعت

¹⁵ نزيه ن. الأيوبي، "تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط - ترجمة أمجد حسين"، بيروت: المنظمة العربية للترجمة؛ الطبعة الأولى؛ كانون الأول/ ديسمبر 2010، ص: 36.

¹⁶ <http://www.worldvaluessurvey.org/WVSDocumentationWV6.jsp>

في الولايات المتحدة الأميركية من 57 بالمائة إلى 40,4 بالمائة. وبقيت الصين في أدنى الترتيب حيث صرح اثنان بالمائة فقط من سكانها بأن الدين مهم بالنسبة إليهم.

وعلى نحو استثنائي، تراجعت النسبة من 81 بالمائة إلى 68,1 بالمائة في تركيا، ربما بسبب الاستقطاب السياسي، وكذلك في العراق حيث انعكس العنف الطائفي والاضطراب السياسي والإرهاب المتصاعد بعد الاحتلال الأميركي لهذا البلد، على نظرة الرأي العام للدين، فتراجعت نسبة من يولونه أهمية قصوى في حياتهم من 94 بالمائة إلى 84,7 بالمائة، وتراجعت نسبة من يرون أن الدين مهم بالنسبة إلى تنشئة الأطفال من 90 بالمائة إلى 75 بالمائة.

ويؤدي الدين دوراً مهماً في حياة اللبنانيين، لكن بقدر أقل من دوره في البلدان العربية والإسلامية الأخرى وفق المسح العالمي للقيم، الذي أفاد بأن حوالي 53 بالمائة من اللبنانيين يرون الدين شديد الأهمية في حياتهم و24,1 بالمائة أجابوا بأنه مهم. وهذه النسب على ارتفاعها أقل من مثيلاتها المسجلة في المنطقة. ولم تتغير هذه النسبة مع مرور الوقت بالمقارنة مع إحصاءات أخرى أجريت في لبنان من قبل جهات أخرى قبل عقد من الزمن تقريباً. لكن نسبة من يؤكد على ضرورة (تلقين) الدين للأطفال تعد في لبنان متدنية نسبياً، وهي ساوت 33,6 بالمائة في السنوات 2010-2014 مقارنة بـ 43 بالمائة في الولايات المتحدة و76 بالمائة في تونس على سبيل المثال. لكن موقف اللبنانيين كان متسقاً مع البلدان الإسلامية والعربية عموماً في النظرة إلى قيم ذات جذور دينية كالشذوذ الجنسي، وأقرب إلى الدول الغربية والأوروبية بالنسبة إلى قيم أخرى كالمساكنة بين الجنسين قبل الزواج.

تبدو قيم العمل والتسلية أشد تأثراً بالتحويلات الطارئة على ثقافة الاستهلاك. تراجعت نسبة من يولون أهمية قصوى للعمل في حياتهم من حوالي 73 بالمائة عالمياً إلى 63 بالمائة تقريباً ما بين المديتين الزميتين 1999-2004 و 2010-2014. سجلت البلدان العربية والإسلامية نسباً تدور حول المعدل العالمي، وكذلك لبنان بنسبة تساوي 62 بالمائة. الملاحظ هو تدني الاهتمام بالعمل في الدول ذات النمط الاستهلاكي الصاخب كالولايات المتحدة الأميركية، والتي شهدت تراجعاً في نسبة من يضعون العمل في خانة المهم جداً في حياتهم، من 54 بالمائة إلى 35,6 المائة.

يعطي 37 بالمائة من اللبنانيين أهمية قصوى للتسلية في حياتهم، وهي من النسب المرتفعة في المنطقة وقريبة من تلك المسجلة في أميركا نفسها (39 %)، وت فوق المعدل العالمي (31,3 بالمائة) لكنها أيضاً قريبة من دول إسلامية وعربية أخرى كالجزائر (37%) وماليزيا (39 %) وأقل من دول أخرى كتركيا (42 %). والمؤسف هو ارتفاع نسبة رفض الآخر من الديانات الأخرى في معظم الدول الإسلامية والعربية، لتلامس ثلث السكان وذلك على الرغم من تراجع نسبة الرافضين للتمييز عالمياً، من الثلث إلى الخمس تقريباً.

نستنتج من الأرقام أعلاه أن القيم الجوهرية ولا سيما منها العائلة والدين ما زالت محصنة أمام تدفق مواد الاستهلاك وانتشار ثقافته، فيما انصب تأثير هذه الثقافة على القيم التي تعد ثانوية أو أقل جوهرية، كالعمل الذي تراجعت أهميته والتسلية التي ارتفعت مكانتها. مع بروز

استثنائي للبنان الذي احتل مكاناً متأرجحاً على الصعيد القيمي بين النسقين العربي/ الإسلامي والأوروبي.

لكن هذا الدفع والجذب الناتج عن الحراك السريع لنمط الحياة المرتبط باقتصاد الاستهلاك من ناحية (كتمق ظواهر اللهو في أوقات الفراغ بل قضمه لبعض أوقات العمل) واستقرار النظرة إلى الهوية الدينية والقيمية والحياتية من ناحية ثانية من شأنه أن يترك تصدعات على البناء الداخلي للأسرة والمجتمع لن تظهر نتائجها قبل مرور رده من الزمن.

لكن الفصل بين القيم الثانوية والقيم الجوهرية يبدو مضللاً. فالتغيرات التي تصيب القيم السطحية الماثلة على غلاف المجتمع لا تلبث أن تتسرب إلى طبقاته الداخلية، وخصوصاً في الأزمات (كما لاحظنا في الإحصاءات الخاصة بالعراق قبل الاحتلال الأميركي وبعده)، إذ تبدأ التغيرات السطحية والمؤقتة بالتحول إلى تغيرات دائمة وعميقة، ضمن ما يمكن تسميته بالأثر اللاتزماني لثقافة الاستهلاك واقتصاده المعلوم.

إن تأثير القيم الجوهرية لا يحدث دفعة واحدة بل تدريجياً وعلى مراحل. في المراحل الأولى يعاد تعريف القيمة نفسها، لإعادة تعريف الدين بحيث تغلب عليه مثلاً الأبعاد الهوياتية والشعائرية والجماعية على حساب جوانبه الاعتقادية والروحية والفردية، مع ما يستتبعه ذلك من تضيق مساحة التسامح وتوسيع مساحات التعصب والانفلات والتشدد. فمثلاً وافق حوالي 20% من المستطلعين في العالم العربي على التكفير من خلال رفضهم مقولة "ليس من حق أي جهة تكفير الذين ينتمون إلى أديان أخرى" كما تفيد أرقام "المؤشر العربي 2014". أو إعادة تحديد معنى الأسرة التي صارت ذات خطوط سلطة متراخية وضعيفة، وتفتقر لأدوات الضبط والرقابة التي تحصنها وتحفظ تماسكها.

في المرحلة التالية يتحول التمسك بالشعائر الدينية المنتشرة على نطاق واسع إلى معرفة مشتركة، كما في "روتنة" الحجاب، الأمر الذي يضعف صلتها بمرجعياتها العقائدية ويدمجها بالفضاء الاجتماعي العام، لتكتسب مرونة وتكيفاً يضعانها خارج سلطة المختصين من شرعيين وفقهاء ومختصين في حقول الكلام والفلسفة والتبليغ. والمشكلة ليست في المرونة ودمج الدين بالبيئة الاجتماعية، فالدين الخالص النقي من شوائب الثقافة الشعبية، على ما يقول أوليفيه روا في كتابه "الجهل المقدس" هو من مصادر التطرف¹⁷، بل تكمن المشكلة في أن تحويل الدين إلى مجرد معرفة مشتركة بالمعنى المذكور أعلاه، يفسح في المجال أمام إعادة تعريفه على نحو مغلو، من خلال خلط مظاهره وشعائره بقيم الاستهلاك التي تتحول كما سبقت الإشارة تدريجياً إلى معرفة مشتركة، لتظهر مثلاً أصناف من الحجاب الإسلامي- الغربي مثلاً، أو الحجاب الليبرالي، وتغليب مواصفات الأناقة والجمال على مواصفات الحشمة والمحافظة..

¹⁷ أوليفيه روا، "الجهل المقدس - ترجمة صالح اشمر"، دار الساقي، الطبعة الأولى 2012.

إن بروز عارضات للزي الإسلامي مثلاً، وتبني دور الموضة العالمية لبعض تصاميمه مثال بارز على أن تيار الاستهلاك الجماهيري ما بعد الحداثوي من جهة وتيار التدين الشعبي من جهة ثانية يلتقيان عند نقطة تحولهما معاً إلى معرفة مشتركة واهية الصلة بأصولها الأيديولوجية ومرجعياتها الذهنية والفكرية.

إن الحكم على أثر اقتصاد الاستهلاك على الأسر ينتظر مزيداً من التفكير والمراقبة والرصد، بل مزيداً من الوقت، إذ أننا واقعون فيما يمكن تسميته فجوة التكيف، حيث تعجز أنظمة الضبط والرقابة الاجتماعية والفكرية والمؤسسية عن استيعاب التحولات المتسارعة في زمن العولمة التي تعتمل في داخلها موجات هائلة من الحراك الاقتصادي والسياسي والثقافي، وتصدعات موازية في العلاقات بين البشر، بدءاً بالمجتمعات والشعوب والدول وانتهاءً بالوحدات الصغرى كالعائلة والأسرة وصولاً إلى الفرد نفسه الذي لم يعد بوسعه الاختيار بين الاندماج في مجتمعه أو العزلة عنه.